حاضر علاقات العمل في العالمين المتقدم والنامي مع التركيز على التجربة الجزائرية

د.منية غريب

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الطارف

الملخص باللّغة العربية :

نسعى من وراء هذا المقال إلى الحديث عن حاضر علاقات العمل في بلدان العالم الثالث بالتركيز على واقع التجربة الجزائرية.ويمكن منذ البداية أن نشير إلى أن تطور علاقات العمل ومن خلالها تشريع العمل ارتبط تاريخيا ارتباطا وثيقا بمستوى تطور نمو المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.وعلى ضوء هذا يمكننا اليوم أن نميز بين ثلاث مجموعات من الدول على أساس تطور علاقات العمل:

المجموعة الأولى وهي المجتمعات الصناعية المتطورة.

المجموعة الثانية وهي بلدان المعسكر الاشتراكي المندمجة حديثا في الاتحاد الأوروبي.

المجموعة الثالثة وهي بلدان العالم الثالث ومن بينها الجزائر.

الملخص باللّغة الفرنسية :

Nous voulons à travers cet article discuter du vécu des relations du travail. Le vécu des relations du travail dans le tiers monde, et l'expérience algérienne en particulier. A cet effet, nous pouvons dire que l'évolution des relations du travail et à travers celles –ci la législation du travail se sont liées historiquement au niveau du développement de la société : économiquement, socialement, culturellement. Partant de cette idée, nous pourrions distinguer trois groupes de pays, de sociétés, sur la base du développement des relations du travail.

le premier groupe, sont les pays fortement industrialisés.

Le deuxième groupe, sont les pays de l'Europe de l'Est nouvellement intégrés à l'union Européenne.

Le troisième groupe, sont les pays du tiers monde, dont l'Algérie.

الملخص باللغة الإنجليزية :

We want through this article discuss the experience of work relations. The experience of work relations in the third world, and about the Algerian experience in particular. For this purpose, we can say that the evolution of work relations, and through those, labor laws are historically linked to the level of development of society: economically, socially, culturally. Starting from this idea, we can distinguish three groups of countries, societies, based on the development of work relations.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The first group concerns the highly industrialized countries.
The second group concerns the countries of Eastern Europe newly built to the European Union.
The third group concerns the third world countries, including Algeria.

مقدمة :

على الرغم من الفتور الذي سرا في خضم التحولات الأخيرة بالخصوص منذ ظاهرة العولمة على العديد من المواضيع السوسيولوجية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل الموضوع الذي بين أيدينا والذي يندرج تحت الحركة النقابية والديمقراطية النقابية، فإن الاهتمام عندنا في بلدان العالم الثالث لم يخب لمثل هذه الدراسات والموضوعات السوسيولوجية المتعمقة قصد تكوين أسسا معرفية علمية سليمة عن مثل هذه الموضوعات الأكثر تعقيدا والبحث عن دورها في الحياة العامة لمجتمعاتنا.

و في هذا الشأن يطمح هذا المقال إلى الحديث عن حاضر علاقات العمل في بلدان العالم الثالث بالتركيز على واقع التجربة الجزائرية. ويمكن منذ البداية أن نشير إلى أن تطور علاقات العمل ومن خلالها تشريع العمل ارتبط تاريخيا ارتباطا وثيقا بمستوى تطور نمو المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.وعلى ضوء هذا يمكننا اليوم أن نميز بين ثلاث مجموعات من الدول على أساس تطور علاقات العمل:

- المجموعة الأولى وهي المجتمعات الصناعية المتطورة.
- المجموعة الثانية وهي بلدان المعسكر الاشتراكي المندمجة حديثا في الاتحاد الأوروبي باستثناء اتحاد روسيا.
- المجموعة الثالثة وهي بلدان العالم الثالث ومن بينها الجزائر.

على الرغم من أن أهداف النقابات ووسائلها في تحقيق تلك الأهداف هي متماثلة على الصعيد العالمي إلا أن الدراسة المقارنة بينت أن التنظيمات النقابية تباينت تباينا حادا فيما مضى حتى بدايات التسعينات من القرن الماضي بين مجموعات ثلاث من المجتمعات، الرأسمالية والشمولية ، ومجموعة بلدان العالم الثالث.لئن اختفى هذا التباين اليوم بين المجموعتين الأوليتين ، فإن التباين ظل قائما بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة. وفي هذا الشأن يمكننا أن نوجز في مرحلة أولى الخصائص التي تتميز أو تختص به آنيا كل مجموعة ثم في مرحلة ثانيا سوف نتوسع في عرض جوانب تطور كل مجموعة.

تتميز المجموعة الأولى بأمرين :

أ- تطور و حرية النضال النقابي فضلا عن الوعي العال والواسع بالمهمات التي تواجهها حاضرا ومستقبلا الحركة العمالية في مواجهتها لأهداف الرأسمال.

ب- السباق المحموم داخل هذه المجموعة وراء أي مستحث تكنولوجي دونما حساب النتائج الاجتماعية التي تتفاقم كل خطوة تخطوها إلى الأمام هذه المجتمعات.

وتتميز المجموعة الثانية :

أ- اندماجها حديثا في الاتحاد الأوروبي وما ترتب عن ذلك مثل الاستفادة من هروب الرساميل إليها لأسباب عديدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- إن قربها من دول غرب أوروبا التي تنعم شعوبها برفاه وتقدم اجتماعيين لا نظير لهما ، حتم على هذه الدول في سعيها نحو التنمية السريعة إرساء توافقا وسلما اجتماعيين بين عموم مكونات المجتمع بغرض الاستفادة في هذه المرحلة الانتقالية من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

أما مجموعة بلدان العالم الثالث فلا زالت عالقة بمسألة – أسس بناء الدولة – حيث وبعد مرور ما يزيد عن نصف قرن منذ حصولها على استقلالها تتساوى فيها احتمالات النكوص والعودة إلى الماضي في تركيبته السياسية المتخلفة وأزماته باحتمال القيام بخطوة في طريق الإصلاح الديمقراطي والتعددية وحرية التعبير وحقوق الإنسان وبناء المجتمع المدني القوي... ومما يزيد من جسامة تعقد هذا الواقع أن هذه البلدان أو المجتمعات تتميز أيضا بانسداد آفاق التنمية و تبديد (مكتسبات فترة البناء الاشتراكي) وإطلاق آلية السوق والمنافسة وتحرير التجارة الخارجية...وتحول الاقتصاد القومي إلى اقتصاد – البازار- ولنا أن نتصور حاضر علاقات العمل و أحوال الشغيلة والشغل في هذه البلدان ؟

وفيما يلي نقوم بتقديم عرض تفصيلي للأفكار السالفة الذكر.

1- تقدم وتفوق الدول الرأسمالية عن باقي مناطق العالم :

في مطلع القرن التاسع عشر بلغ تطور الحركة العمالية والنقابية تطورا كبيرا، حيث لجأ العمال خلال صراعهم مع البورجوازية الرأسمالية إلى انتخاب ممثلين لهم من التفاهم مع أرباب العمل كلما ألمت بهم مشكلة ومفاوضتهم حول شروط العمل وتحديد الأجور .

ونتيجة الصراع اليومي المستمر فقد تحولت اللجان المنتجة للتفاوض إلى لجان دائمة أطلق عليها فيما بعد إسم الجمعيات، الأندية، والروابط العمالية...الخ وشيئا فشيئا تحولت هذه الجمعيات العمالية إلى تنظيمات نقابية، وأصبح لها ميثاق برنامجي ونظام داخلي ونشرات دورية منها ما هي يومية أو أسبوعية أو شهرية .

وساعد على هذا التطور النقابي، تطور وتوسع وانتصار الإنتاج الرأسمالي، حيث كان البورجوازيون الرأسماليون شغوفين بجني الأرباح أكثر فأكثر، فضلا عن التنافس الشديد فيما بين الرأسماليين أنفسهم داخل القطر الواحد، وهو الأمر الذي امتد إلى الأقطار الأوروبية الأخرى التي انتصر فيها الرأسمالي(1).

لقد وجدت الطبقة العاملة نفسها تتوسع ويكبر حجمها وبالتالي تزداد أهميتها وثقلها فضلا عن نمو الوعي العمالي، الأمر الذي فرض على النقابات الانتقال نحو العمل السياسي والبحث عن أيديولوجيا تتفق والمصالح العمالية تنير درب نضالها وتقربها أكثر فأكثر من هدفها الرامي إلى القضاء على استغلال الإنسان للإنسان وتحكم طبقة بطبقة أخرى .

ولتأكيد هذا التفوق سارت دول أوروبا الوسطى والغربية بتأثير الانقلاب الصناعي الذي لم ينحصر في حدود التقدم التقني الصناعي وإنما امتد إلى أن شمل الميدان الاجتماعي وغير البنية الاجتماعية للطبقة العاملة التي انضمت إليها فئات اجتماعية أوسع فأوسع كما دخلت أوروبا الغربية بالخصوص في مرحلة الإنتاج الآلي الكبير وسادت علاقات الإنتاج الرأسمالية في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولئن احتدم الصراع بين المالكين وغير المالكين لوسائل الإنتاج، فإن ذلك قد شكل عنصرا لافتا في تطور المجتمعات الأوروبية الغربية بالنظر إلى عملية الصراع في حد ذاتها حيث نُظر إلى الصراع على أنه يساهم بنائيا في تحقيق ما يسمى بالنظام الاجتماعي الصحي الكفيل بضمان حقوق وواجبات كل فئة اجتماعية وتطورها المضطرد.(2)

2- حاضر علاقات العمل في المجتمعات الصناعية المتطورة والأوروبية الغربية بالخصوص :

نحن نتحدث هنا عن ثلاثة أو أربعة قرون من التطور الرأسمالي والإنتاج الرأسمالي وما تخللهما كما رأينا في الفقرات السابقة من صراع مرير بين أرباب العمل والعمال أو من يمثلهم من النقابات، وهو التطور التاريخي الذي أفضى إلى إقامة الحضارة والمجتمعات الصناعية التي اتسمت فيما اتسمت به من تقسيم للعمل والعقلنة والإنتاج الكبير السريع والفعال والاقتصادي ثم التجديد والابتكار، وما كان ليتحقق هذا لولا وعي الشركاء الاجتماعيين (أرباب العمل والنقابات والحكومات) أنه للحفاظ على مصالح الجميع ضرورة إيجاد أرضية مشتركة ما بين جميع الأطراف تسمح لهؤلاء ولأولئك بإرساء اقتصاد ومجتمع قويين يحميهما جميعا لبلوغ التقدم الاجتماعي .

لقد غدا الحديث في أوروبا الغربية مألوفا عن الحياة الاجتماعية ذات النوعية العالية وعن التوظيف في العمل اللائق وعقد العمل المشرف والاتفاقيات الجماعية المتناسبة وعن الأجور العادلة وعن حق العمال في التعبير، ومنح الهيئات الممثلة للمستخدمين فضاءات داخل المؤسسة ووقتا لازما للمناقشة بكل حرية بعيدا عن الضغوط، فضلا عن النجاحات الكبيرة التي حققتها النقابات في نضالها الدائم والمستمر بخصوص الحرية

النقابية والمفاوضة الجماعية والتشاور المختلط، الأمن والنظافة، والحق في تقاعد كريم وغيرها...يجري هذا في ظل تطور صناعي مذهل وحجم عمالة عظيم ومستوى علمي ومعرفي تتميز به الطبقة العاملة (هم في ألمانيا يفوقون 8 ملايين عامل صناعي)، كما أن مناخات العمل تتميز بتطور وتجدد القيم التي ما انفك تطور المنظمات ونموها على الصعيد القومي والأوروبي يحفزها، نذكر من بينها : لا مركزية السلطة، أهمية العلاقات

الشخصانية وتلك المتعلقة بالجماعة الإنتاجية، احترام الحاجات الإنسانية في العمل، حرية

التعبير، وغيرها . وتتصدر ألمانيا في مجال علاقات العمل بل تتفوق على الصعيد الأوروبي، وهي تدعم هذه القيم (تعني جميع المؤسسات والحركات العمالية ومنظمات المجتمع المدني ...) لأجل تحقيق غايتين : غاية أخلاقية وغاية الفعالية .

وأخيرا تتوسع وتنمو علاقات العمل مدعومة بالتطور التقني فهذا الأخير ما انفك يفرض تنظيما جديدا للعمل في الورشات والمؤسسات، وهو الأمر الذي يحتم على أرباب العمل والمنظمات النقابية نحو التكوين والتدريب المستمر للعمال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الوعي الفردي والجماعي والشعور بالحرية والكرامة، وجميع هذه العوامل تدفع نحو تحسين تشريعات العمل(3).

3- حاضر علاقات العمل في أوروبا الوسطى :

قد يتساءل أحد لماذا نخص جمهورية رومانيا بالحديث في هذا المقال، والإجابة بسيطة للغاية أنها تعد أفقر الجمهوريات الشعبية وسكانها أكثر هجرة إلى أوروبا الغربية بالخصوص فرنسا و إيطاليا كما لا نعرف عنها شيئا إلا عبر الباحثين الفرنسيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمتع رومانيا بكثافة سكانية عالية مقارنة بجيرانها، إنهم 28 مليون نسمة ، وتمتلك جالية مهاجرة كبيرة من أوروبا الغربية والولايات المتحدة، لكنها لا تسهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد القومي .

أصبحت رومانيا شيوعية منذ العام 1945 ثم جمهورية العام 1947. تحوز سهولا خضراء شاسعة تساعد على الزراعة الوفيرة بالخصوص الذرة والقمح . وطيلة النصف الثاني من القرن الماضي شيدت قاعدة مادية صناعية واسعة، مثل صناعة الفولاذ والصلب والنفط والفحم، وخصوصا أيام تشاوسيكو، فقد باتت رومانيا دولة محورية في منظمة الكوميكون للدول الشيوعية على شتى الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن انهيار المعسكر الاشتراكي والأحداث الدرامية التي حدثت في رومانيا ألحقت ضررا بليغا بأقوى النقابات العمالية، ذات النفوذ الكبير في أجهزة الحزب الشيوعي الروماني، فالانفتاح الاقتصادي على الغرب وعلى اقتصاد السوق، أدى إلى بعثرة الخبرة البشرية التي كونتها رومانيا طيلة العقود السابقة .

فخبرة هذه الموارد البشرية هاجرت أو فرت إلى الألدورادو الغربي، كما أن أداة الإنتاج الصناعية خضعت لسياسات التكيف الهيكلي وطالها التخريب والخوصصة. كما شهدت رومانيا توترات اجتماعية عمالية عتيقة أحيانا تريد تحقيق مطالبها في تحسين الأجور وظروف العمل والتأمين على البطالة والتسريح ... وغيرها في أقل مدة زمنية ممكنة الأمر الذي انجر عنه عدم الاستقرار السياسي، فضلا عن أن الوعود الغربيـــة بالمساعدات الاقتصادية باتت سرابا.

إن جميع هذه العوامل عرضت منجزات علاقات العمل الكبيرة التي تحققت منذ الخمسينات من القرن الماضي إلى التشتت والضياع، لقد كان أمرا صعبا ولازال على الرومانيين بناء علاقات عمل جديدة في ظل اللاتكافؤ في القوة والملك . فأرباب العمل القادمون من الدول الغربية بالخصوص فرنسا وايطاليا، يحدهم الأمل في استغلال الظروف البائسة لهذه الشغيلة . إنهم يعيشون ويحيون ويتعلمون علاقات العمل الجديدة لكن بطابع بداية القرن العشرين، ويتم ذلك تحت أعين الدولة الضعيفة المحتاجة إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي(4).

4- حاضر علاقات العمل في بلدان العالم الثالث:

تجدر الإشارة إلى أن ما يميز نشأة الحركة النقابية تاريخيا هو الثورة ا العمالية المستمرة و النضال من أجل فرض اعتراف شرعي بالمنظمات العمالية النقابية و الجهود التي بذلتها تلك المنظمات لتطوير و إقامة منظمات أصيلة،لكن الأمر اختلف في بلدان العالم الثالث، فالسوق الرأسمالية العالمية في القرنين التاسع عشر والعشرين بقيادة قواها الأكثر فاعلية ، أي الرساميل الأنجليزية والفرنسية، أخضعت بالقوة الكثير من هذه البلدان وألحقتها تبعيا بعجلة رساميلها وسوقها الاستهلاكية ونهبت خيراتها وموادها الخام. وبالتالي فإن السيطرة الأمبريالية حجبت تشكل طبقة عمالية بخصوصيتها الذاتية والاجتماعية. وتبين الخلفية التاريخية لتكون الحركة العمالية في أغلب بلدان العالم الثالث أنها ارتبطت جذريا بالسيطرة الأمبريالية وأنها كانت إحدى ثمار نمط الإنتاج الرأسمالي الذي فرضته الدولة الاستعمارية.

وبسبب خضوع مجموعة هذه الدول إلى الاستعمار طويلا ، فقد تأخر نشوء الحركات العمالية وبالتالي منعت تبلور شعور الانتماء الطبقي وبروز قيادات تقدمية وإن حصل هذا فقد تفاوت كثيرا من حيث المجال والزمن من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلد لآخر ، لكن عموما تعد الحرب العالمية الثانية نقطة تحول مفصلية في تاريخ بلدان العالم الثالث فالانتصارات الأساسية على النازية والفاشستية عجل بانهيار الاستعمار، وباتت جميع بلدان الجنوب تعج بحركات التحرير الوطني والتي جذبت إليها جميع الفئات الاجتماعية دونما اعتبار لمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية وانتماءاتهم الأيديولوجية، وشكل ذلك منعرجا حاسما في تحرير البلد من براثن الاستعمار حيث لعبت المنظمات النقابية التي نشأت جميعها في رحم حرب التحرير الوطني وفي أوج عنفوانه. بعدها غدت المنظمة النقابية المركزية مرتبطة ارتباطا وثيقا ببنية المجتمع، فوحدت نضالات العمال في المدن والأرياف وحشدت قواهم في معارك التحرير الوطني الضارية والتي شكلوا وقودها حتى إحراز النصر والاستقلال(5).

كان لسيرورة التشكل والتطور هذه أثرها البليغ على مستقبل المنظمات النقابية في هذه المجتمعات، حيث غدت هذه المنظمات جزءا من السلطة السياسية في تلك البلدان واعتنقت المبادئ والعقيدة السياسية التي سار عليها الحزب الثوري الحاكم.وكان لهذا الاحتواء السياسي ثم فساد التنمية الوطنية وبعثرتها أن تشتت كل الجهود السابقة في بناء منظمة نقابية تتولى النضال من أجل المطالب والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية لجماهير العمال وتحسين ظروف معيشتهم وعملهم وفي الأخير فإن غالبية دول هذه المجموعة مهددة في استقلالها الوطني، كما باءت كل محاولات دمقرطة المجتمع بالفشل الذريع فاليوم تفتك بهذه المجتمعات الحروب الأهلية و الصراعات الأثنية فضلا عن غول اقتصاد السوق أو اقتصاد البازار والعولمة .

5-حاضر علاقات العمل في الجزائر :

حين الحديث عن حاضر علاقات العمل في الجزائر فإننا لا نجد ا مفرا من الرجوع إلى التاريخ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي فهو يتضمن الإجابة عن الماضي والحاضر والمستقبل، إذ لازالت الجزائر حريصة كل الحرص على خط التطور الاجتماعي الذي ارتسمت ملامحه منذ عقد الخمسينات إبان حرب التحرير الوطني حيث نجد نفس العوامل ماثلة أمامنا وهي تؤثر تأثيرا بليغا في حاضر علاقات العمل على سبيل المثال من مثل:

* أن العمال شكلوا وقود حرب التحرير الوطني
* الطبيعة الاجتماعية للدولة الفتية المستقلة العام 1962
* مستوى تطور القاعدة المادية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.
* مضمون وقنوات توجيه الاقتصاد الوطني وسبل توزيع الثروة الوطنية

هذه العوامل وغيرها صبت وتصب مباشرة في اتجاه احتكار الاتحاد العام للعمال الجزائريين تمثيل العمال أي الطرف الأساسي في علاقات العمل وقد دام هذا الوضع سنين طويلة .

فقبل أحداث 8 أكتوبر العام 1988 صدر قانون يتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي بتاريخ 19 جويلية 1988، وثبت الاتحاد العام للعمال الجزائريين كإطار وحيد لتمثيل العمال والتعبير عن انشغالاتهم . خمسة أشهر بعد ذلك تم الاستفتاء على دستور جديد بتاريخ 23 فيفري 1989 مدد الحق النقابي لجميع المواطنين، وهو الحق الذي كان حكرا على العمال فقط، هذا القانون سمح باطنيا بالتعددية النقابية لغير الأجراء لأجل إنشاء منظماتهم النقابية على غرار أرباب العمل والأعمال الحرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يكن الأمر هينا إذ انتظر هؤلاء سنة ونصف (2 جوان 1990) حتى صدر قانون تطبيقي . هذا القانون حدد كيفيات إنشاء وتشكيل النقابات الجديدة . بيد أن هذه الإجراءات لم تلق عناية إعلامية واسعة، فضلا عن القيود الكثيرة مثل تمثيل 20 بالمائة على الأقل من الأجراء والمعوقات الإدارية المتعلقة بالموافقة وغيرها، شكلت جميعها عقبة كأداء أمام انطلاق التعددية النقابية (7).

وحتى النقابات المستقلة التي رأت النور مثلما هو في قطاعات التربية والتكوين المهني والنقل الجوي والإدارة لم يكن الطريق أمامها معبدا إنها تواجه صعوبات جمة مع أرباب عمل القطاع العام أو مع السلطات العمومية . هؤلاء لازالوا يفضلون الإتحاد العام للعمال الجزائريين وتفرعاته كشريك مناسب، معتبريـــــن إياه كممثل شرعي ووحيد للأجراء . هذا الدور مكن وجعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين نقابة دعم وإسناد للسلطات العمومية في سياساتها التقشفية إبان عقد التسعينات، سياسات إعادة الهيكلة أو التصحيح الهيكلي وآثارها الاجتماعية والاقتصادية الفتاكة أو أثناء تسيير المرحلة الانتقالية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى من علاقات العمل كان تعبيرا واضحا عن أزمة التنمية التي تتخبط فيها الدولة وبالخصوص أزمة عملية التصنيع التي باتت في مهب الريح منذ الإصلاحات الأولى الهيكلية والعضوية العام 1980 فقد بات تخبط الدولة واضحا بخصوص المشكلات الداخلية ذات الأهمية الأولية مثل استكشاف وتعبئة الموارد الهامة (البشرية والطبيعية والإنتاجية والمالية وغيرها) وإدخال طرق إنتاج حديثة وقيام علاقات إنتاجية جديدة .

لقد واجهت الدولة على الدوام البحث عن حلول جزئية منفردة عوض البحث عن حلول لقضايا على مستوى الاقتصاد القومي، الأمر الذي جعل التنمية الوطنية تواجه دائما الحاجة الموضوعية لتحديد التناسب في الاقتصاد القومي .

ومن ثم فاختيار إستراتيجية التنمية وبصفة خاصة إستراتيجية التصنيع ظلت عملية معقدة للغاية، وفي هذا الصدد لن ننسى تسكع الدولة من إصلاح اقتصادي إلى أخر طيلة العقود الثلاثة الماضية، الأمر الذي جعلها(الدولة) تنوء تحت ثقل التناقضات الغزيرة من نوعها بين متطلبات حل المشاكل الاجتماعية المعقدة ومتطلبات الفعالية للاقتصاد القومي .

الآن وقد باتت مشاركة الدولة في تنمية الصناعة والهياكل السفلية أكثر تشتتا فإنه وفيما يتعلق بجوهر موضوعنا يمكن القول أنه منذ تفتيت البنية الصناعية العام 1980. بدأ ينحصر شيئا فشيئا حجم العمالة في المجال الاقتصادي كما وكيفا وتسارع هذا الوضع وازداد خطورة أثناء عشرية التسعينات بما طال المؤسسات الصناعية من تخريب وخصخصة وغلق وإفلاس .

شكلت دوما المؤسسات الصناعية والطبقة العاملة الصناعية قاطرة التقدم الاجتماعي باستمرار عبر التاريخ مثلما جرى في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من بلدان أوروبا الوسطى والغربية، حيث شكلت نزاعات العمل والاتفاقيات الجماعية المحرك الأساسي لتطور تشريعات العمل ومن ثم بناء علاقات عمل متوازنة تضمن مصالح أرباب العمل والعمال . غير أن واقع الأمر في الجزائر ينحصر في أمرين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الأول: غياب مشروع اجتماعي اقتصادي واضح المعالم لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي مازالت تتمدد وتتغلغل وتتعمق، حيث بات عدد المستوردين يفوق عدد المؤسسات الصناعية العامة والخاصة، كما ما انفك خطاب يائس يرن من أن سبب عدم انطلاق التنمية هو عدم مجيء وإقبال المستثمرين الأجانب، وهذا يعني في أدبيات التنمية أننا ما زلنا نعول على الحلول الخارجية والنماذج الجاهزة .

الأمر الثاني : وبالنظر إلى هذه الأوضاع الاقتصادية وأنه للحفاظ على التوازنات الاجتماعية الهشة ما انفكت السلطات العمومية ترفض وجود نقابات قوية ناقدة، تمثل نقيض أهداف السلطة في إدارة الاقتصاد الوطني . وتمسكت بالنقابة المركزية الاتحاد العام للعمال الجزائريين، هذه ساهمت في الإبقاء على تشريع العمل ومن ورائه علاقات العمل في مستوى لا يسمح بتطور العمل الإنساني ودمقرطته، لقد ساهمت في انحطاط الأوضاع الاجتماعية بتواطئها مع بقية الشركاء الاجتماعيين في تمرير ودون مقاومة لحلول خاطئة لمشاكل خاطئة(8) .

خاتمة :

وأخيرا نخلص إلى أننا نعيش اليوم في خضم اقتصاد البازار، المتسم بالفوضى في جميع المجالات، حيث ما انفكت السياسات الاقتصادية الخاطئة تتوالى الواحد تلو الأخرى، والتي لم تسمح بنمو علاقات عمل تحفظ الكرامة الإنسانية للعامل وتحقق أماني الطبقة العاملة في النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ذلك وللتذكير فقط أن الإنتاجية العالية للعمل الإنساني هي مقياس للتقدم الاقتصادي وهذا لن يتحقق إلا بالنجاح الاجتماعي على صعيد بناء مناخ اجتماعي نقي وسليم داخل الوحدات الإنتاجية.

لن نستطيع أن نتنبأ في القريب العاجل أو حتى المتوسط بمستقبل علاقات العمل في ظل توقف التصنيع والتنمية الصناعية وهو الأمر الذي يفرض قيودا كبيرة على نمو علاقات العمل نموا طبيعيا .

قائمة المراجع :

1- Dimitri Weiss : Les Relations du travail (Employeurs , personnel , syndicats , Etat) , 4 e édition , dunod , paris , 1978 .

2- Encyclopédia Universalis.france S.A.paris 2005v : 16,voir.syndicalisme.

3- Revue de sociologie du travail ,numéro spécial ,35ème année Paris,2003.Claude Durand : les ouvriers et le progrès technique,p :4

4- Le Monde diplomatique : la Romanie en crise , N’ 22380 , Aout 2008.p.28

6- www. ouvriers – Syndicalisme : - le tiers monde fait face seul devant sa crise économique.

7- Merad Boudia : La formation social Algérienne , O P U, Alger, 1981 .p.38

8- Chikhi .S. : Questions ouvrières et rapports Sociaux en Algerie , Revue Nakd , N’ 6 , 1994 .p.18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com